تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهويّة الممزّقة

ادريس هاني
كاتب وباحث من المغرب

يوجد تراكم كبير لإرث من الأزمات يعصف بمنطقة الشّرق الأوسط والخليج، شكّل ولا يزال عائقاً ضدّ استقرار حقيقي لمنطقة لا زالت تعد مجالاً حيوياً، لتدافع إرادات سياسية وقوى جيو- استراتيجية متصارعة. بدت المنطقة بموجب هذه الوضعية، مفتوحةً دائماً على احتمالات الحرب. وتكمن المفارقة هنا في أنّ الحرب هي أيضاً من أصعب القرارات في منطقة تشكّل موردا أساسيا لمدّ العالم الصّناعي بالغاز والنّفط.

تتعقّد أزمة هذا الإقليم الذي بات يشكّل في الإدراك المكاني للسياسة التركية الجديدة، الحديقة الخلفية التي لا غنى عنها، بفعل إكراهات جيو - استراتيجية وجيو - اقتصادية يلعب فيها العامل الجيو- ثقافي دوراً حسّاساً يطفو بين الفينة والأخرى على سطح العلاقات بين أقطار المنطقة، حسب مقتضيات التوازنات والمصالح الجيو - استراتيجية.

يعدّ هذا الوضع حصيلة إرث من الأزمات الضاربة الجذور في عمق تاريخ المنطقة، بدء من الحروب الصليبية ومروراً بسقوط الدولة العثمانية وتداعياته على سائر المنطقة، والاستعمار الأوربي للمنطقة وتقسيم مناطق النفوذ وتأسيس دولة إسرائيل والحرب الباردة وملابسات حروب الخليج الثلاث.

في هذا السّياق نتساءل عن أيّ معنى لانبعاث «العثمنة» في منطقة لا تبدو فيها تركيا هي القوة الجيو- استراتيجية الوحيدة. وهل سينتهي الوضع إلى تقاسم النفوذ بينها وبين إيران على قاعدة ما تعتبره القيادة التركية بالتبعية المتبادلة؟، هذا الواقع يؤكّد لا محالة بأنّ إزاء العراق ورقة جيو- سياسية مهمّة، لتدبير علاقتهم مع الأتراك، تقوم على معطى دور إيران في إرساء توازن إقليمي في العلاقة بين العراق وتركيا.

استرداد الهويّة الممزّقة: العثمنة الجديدة: المغزى والوظيفة؟

منذ تولّي حزب العدالة والتنمية التركي مسؤولية التدبير الحكومي في أنقرة سنة 2002، والحديث لا يكاد يفتر عن مشروع العثمنة الجديدة والعثمانيون الجدد.رافق هذا الوصف أداء حزب رجب طيب أوردوغان منذ تلك الفترة إلى اليوم بلا انقطاع، لقد عمّ إحساس حتى لدى التّيار القومي التّركي الرّاديكالي، بأنّ وجود حزب العدالة والتنمية في الحكومة المنتخبة،هو بمثابة ترجمة للحساسية العثمانية الجديدة، بعد أن ظهرت في خطابات تورغوتأوزال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كما لو كانت الخطاب التّأسيس للعثمنة الجديدة. غير أنّ ثمة أكثر من مستوى من الاختلاف والتّحوّل في حساسية المحيط العربي تجاه هذا الوصف. إنّ العثمنة في حدّ ذاتها، ومع افتراض إمكانية انبعاثها من جديد ليست هي المشكل الجوهري في علاقة تركيا بالعرب عموماً والعراق على وجه الخصوص، بل تكمن المشكلة في الشّكل والأبعاد التي يرمي إليهما مشروع العثمنة الجديد. إنّ طبيعة السياسات التركية تجاه مكوّنات وفعاليات المجال الإقليمي هي التي تحدّد ماهية وخطورة العثمنة. فليس الفارق هنا في مغزى العثمنة بل يكمن الفارق الأساس في وظيفتها. فالعثمنة بالأمس رغم ما أحاط بها من سمات الاستبداد والجور، إلاّ أنّها كانت دارقة ضدّ الأطماع البريطانية في المنطقة، هذا بينما العثمنة الجديدة اليوم لها وظيفة جيو - سياسية مختلفة، فالعثمانيون القدامى كانوا أعداء للإنجليز بينما العثمانيون الجدد، هم حلفاء للحلف الأنجلو-أميركي. فالانقلاب في الوظيفة هو ما يحدّد الهوية الجيو- استراتيجية للعثمنة الجديدة.لقد وعى الأتراك المأزق الجيو - استراتيجي لسياساتهم الخارجية. وأدركوا مكانة الميراث الثّقافي المحلّي في سبيل الخروج من وضعية الهويّة الممزقة، حسب ما وصفهم به هينتينغتون في «صدام الحضارات». ومع أنّ أوغلوا في «العمق الاستراتيجي» عاند في سبيل تخطئة وجهة نظر هينتينغتون تجاه تركيا، إلاّ أنّه أسّس رؤيته على الوصفة الهينتينغتونية نفسها. لقد أدرك الأتراك أنّ الدينامية الجيو - استراتيجية التركية ستظلّ ضعيفة بفعل الغموض الذي يحيط بالهوية التّركية. وأخير يقرّ أوغلوا بهذه

منذ تولّي حزب العدالة والتنمية التركي مسؤولية التدبير الحكومي في أنقرة سنة 2002، والحديث لا يكاد يفتر عن مشروع العثمنة الجديدة والعثمانيون الجدد

العثمنة الجديدة اليوم لها وظيفة جيو- سياسية مختلفة، فالعثمانيون القدامى كانوا أعداء للإنجليز بينما العثمانيون الجدد، هم حلفاء للحلف الأنجلو- أميركي. فالانقلاب في الوظيفة هو ما يحدّد الهوية الجيو- استراتيجية للعثمنة الجديدة

الحقيقة حينما يقول:»إنّ إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزّمان في إطار التراكم التّاريخي والحقائق الراهنة، تُعد أحد الشّروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ»[1]. إحياء العثمنة وفق منظور جيو- سياسي معناه الوصول بالدّولة إلى عمق الأمّة. وهذا يتحقّق حسب أوغلوا بتحقق وحدة روحية نابعة عن نظام من القيم المشتركة، من دونها لن تتحقّق القوّة. هنا عنصر الثّقة ضروري، حيث حينما تفقد الدّولة ثقتها في العنصر البشري لن تنفتح على آفاق استراتيجية[2]. يرى أوغلوا أنّ تركيا وعلى عكس ما وصفها به هينتينغتون كدولة ممزقة تريد الخروج من محيطها الحضاري، لكي تستطيع المحافظة على وحدتها رغم تنوّعها الدّاخلي[3].ومع ذلك يبدو تشخيص هينتينغتون للأزمة التركية وعلاقتها بجوارها تشخيصاً صحيحاً لا غبار عليه. فهو وإن اعتبر رهانها على الحلف الغربي نابع من ضرورة تمتين رابطة منظّوماتية مع الغرب، فضلاً عن توفير توازن مع اليونان، وبأنّ العلاقة مع حلف شمال الأطلسي كانت من نتائج الحرب الباردة، إلاّ أنه يرى عدم جدوى هذا الانغماس في حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة. فلا شكّ أن هينتنغتون هنا كان واضحاً مع رؤيته للأنموذج الذي يجب أن تغدو عليه التحالفات الجديدة عشية نهاية الحرب الباردة. وإذا ما تأمّلنا هذا الوضع، فستكون تركيا قد أضاعت فرصة كبيرة في استرجاع هويتها الممزّقة. لذا يرى هينتنغتون أن سبب الانغماس في الحلف الغربي زال عن تركيا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بات في مقدورها تحقيق صحوتها وتحديد تلك الرابطة. فتركيا حسب الخبير الأمريكي عشية نهاية الحرب الباردة، لم تعد مفيدة للغرب كحصن ضدّ التهديد الرئيس الآتي من الشّمال، ولكنها كما في حرب الخليج تصلح شريكاً مع تهديدات أقل من ذلك آتية من الجنوب. يتساءل هينتينغتون عن سبب وجود تركيا دائما في نهاية الطابور. ثم يحدّد سبب رفض انضمامها إلى الاتحاد الأوربي في الاعتراض اليوناني، والأكثر من ذلك كونها دولة إسلامية. فتركيا في نظر هينتينغتون ولأسباب كثيرة، «سوف تبقى دولة ممزقة». وكلّما أمعن الأتراك في وصف بلدهم على أنّه جسر بين الشّرق والغرب، كان ذلك تأكيداً منهم على أنّ بلادهم ممزّقة. فالجسر هو»اختلاق مصطنع يربط بين كيانين قويين ولكن ليس جزء من أيّ منهما» [4]. وخلافاً لما اعتبره أوغلوا نظرة خاطئة لهينتينغتون تجاه تركيا، فإنّ هذا الأخير يعترف بإمكانيات تركيا على الخروج من وضعيتها الحرجة تلك، بإعادة اكتشاف هويتها والاندماج في محيطها الإقليمي. فهي في نظر هينتينغتون تملك التاريخ والسكان والنمو الاقتصادي،

1 ـ أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 51، تـ محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

2 ـ م، ن، ص 58

3 ـ م، ص 163

4 ـ صموئيل هينتنغتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ص 279، تـ. مالك عبيد أبو شهيوة و. محمود محمد خلف، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1999.

لتكون دولة أساسية في الإسلام. ولكن هذا لن يتحقق إذا ما استمرت تعلن نفسها دولة علمانية [5]. لهذا يصرّح هينتنغتون قائلا:«إن تركيا تستطيع أن تكون جاهزة،وأن تتخلّى عن الدّور المحبط والمهين كمتوسل يستجدي العضوية في الغرب، وأن تعيد بناء دورها التاريخي الرفيع والأكثر تأثيراً بكثير، كزعيمة رئيسة إسلامية ومناوئة للغرب»[6]. إن الوصفة الهينتينغتونية لتركيا هي أن تتخلّى عن علمانيتها، مثلما تخلّت جنوب أفريقيا عن سياسة التمييز العنصري. ويتوقّف ذلك على نبذ تراث أتاتورك، أكثر مما نبذت روسيا تراث لينين. وهي في حاجة إلى قائد من صنف أتاتورك، لكنه يجمع بين المشروعية الدينية والسياسية لإخراج تركيا من دولة ممزقة إلى دولة أساسية[7]. إن ما ترمي إليه سياسة العثمنة من هذا المنظور الجيو- سياسي، لا يعدو كونه محاولة ترقيعية غير جذرية لإخراج تركيا من دولة ممزقة إلى دولة أساسية، حسب الوصفة الهينتينغتونية التي تعبّر عن وجهة نظر شريحة واسعة من داخل تركيا، وكذا المحيط الإقليمي لتركيا أيضاً. لكي نضع ظاهرة العثمنة الجديدة في سياق سعي تركيا لإعادة اكتشاف هويّتها، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار العقيدة الديبلوماسية لحكومة العدالة والتنمية، كما صاغها أوغلوا في «العمق الاستراتيجي». وهي كما ذكرنا أفادت ولو بعد عناد من الوصفة الهينتينغتونية ومن التفكير الجيو- استراتيجي، لخبراء سياسيين ومؤرّخين أدركوا أهمية ودور الجغرافيا في تعزيز قوّة الدّولة، وعليه، فإن السياسة التركية تستند اليوم على علاقة الإدراك المكاني بالفعل الحضاري والسياسي، انطلاقاً من مقولة فريدينوندبروديل: إنّ الخرائط هي التي تروي القصّة الحقيقية [8]. وبتعبير نابوليون: إنّ معرفة جغرافيا أمّة من الأمم يعني معرفة سياستها الخارجية [9].

يصرّح هينتنغتون قائلا:«إن تركيا تستطيع أن تكون جاهزة،وأن تتخلّى عن الدّور المحبط والمهين كمتوسل يستجدي العضوية في الغرب، وأن تعيد بناء دورها التاريخي الرفيع والأكثر تأثيراً بكثير، كزعيمة رئيسة إسلامية ومناوئة للغرب

وعلى الرّغم من ذلك تبدو إيران، على عكس العرب، الذي من شأن مشروع العثمنة الجديد، أن يثير لديهم مزيداً من الحساسية، ويذكّرها بفترات الصراع العثماني- الصفوي، نظرت إلى هذا الانبعاث في بداية الأمر نظرة إيجابية يغلب عليها المفهوم الجيو- سياسي، أكثر من المفهوم التّاريخي، مادام قد بات هذا الشعور محرّضاً نفسياً لمزيد من الإحساس المحلّي، وسبباً في تصاعد الحساسية في العلاقة الاستراتيجية بين أنقرة والغرب، لا سيما العلاقة بين أنقرة وتل أبيب،

5 ـ م، ن، ص 329

6 ـ م، ن، ص 329

7 ـ م، ن، ص 330

8 ـ أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي، ص 121

9 ـ زبيغنيوبريجنسكي: رقعة الشطرنج العظمى، ت: سليم أبراهام، ط4، دار علاء الدين، دمشق،2004، ص 45.

التي سببت نفوراً بين تركيا ومحيطها الإقليمي العربي منه والإيراني،تبدو العثمنة عند عرب الجوار خياراً مقلقاً لكنّه أرجح من وجهة نظرية المباريات الاستراتيجية من بقاء تركيا كواجهة أمنية للقوى الخارجية في المنطقة. وهو لدى بعض الأطراف العربية، يظل خياراً مقبولاً في حدود ما قد يمثّله من عنصر توازن أمام ما يبدو لها تحدّيا إيرانيا في المنطقة. وتزداد هذه المواقف التباسا بسبب غياب استراتيجيا عربية قومية أو قطرية. هنا ليس المحدد للعلاقات بين الجوار الإقليمي هو الجغرافيا السياسية، بقدر ما نشهد حضوراً ملفتاً لجغرافيا الكلام. فالمنطقة باتت تتفاعل مع الكلام أكثر مما تتفاعل مع حقائق الجيو- سياسة. وإذا كانت الوقائع الجيوسياسية لم تسمح باستعادة التّاريخ نفسه، فإنّ الحديث عن مشروع عثمنة جديدة في مواجهة الصفوية الجديدة بمدلوله التّاريخي الساذج، هو في جزء منه ليس سوى شاغلاً يحجب جوهر اللّعبة القائمة بين الأمم، تقتضي شكلاً من الاحتواء المزدوج لإيران وتركيا معاً. بينما لا يمثّل التوصيف الاستهلاكي للصراع بين العثمانيين الجدد والصّفويين الجدد، سوى أوصاف زائفة تصلح للبروباغاندا الإعلامية. وعند التحقيق في هذه المغالطة التّاريخية، نجد أنّ الشروط الجيوسياسية لا تسمح بأن تكون تركيا اليوم عثمانية ولا إيران صفوية. بمعنى لا شيء يسمح باستعادة التّاريخ بهذه الكيفية ذاتياً وموضوعياً، فلا الدولتان المعنيتان تقبلان بهذه العودة، ولا القوى الدّولية تسمح بذلك، ولا قدر الجغرافيا يقبل بها. فمهما بدا الأمر مثيراً للقلق بفعل السياسات التركية المرتهنة لحسابات القوى الخارجية، تظل تركيا بقوة التّاريخ والجغرافيا، جزء أساسياً ومهمّاً من الفضاء الإقليمي الإسلامي، تماماً كما هي إيران وسائر دول الجوار. إنّ الحتمية الجيوسياسية هي التي فرضت على أنقرة توجّهها الجديد، الذي فشلت في تحقيقه بسبب ضعف استقلاليتها السياسية ومديونيتها للغرب، وليست الحتمية التّاريخية هي من فرض ذلك التّوجّه. يوحي وهم العثمنة الجديدة بمدلول جيو- سياسي، وليس بمفهوم أيديولوجي وتاريخي مجرّد.

تبدو العثمنة عند عرب الجوار خياراً مقلقاً لكنّه أرجح من وجهة نظرية المباريات الاستراتيجية من بقاء تركيا كواجهة أمنية للقوى الخارجية في المنطقة

نجد أنّ الشروط الجيوسياسية لا تسمح بأن تكون تركيا اليوم عثمانية ولا إيران صفوية. بمعنى لا شيء يسمح باستعادة التّاريخ بهذه الكيفية ذاتياً وموضوعياً، فلا الدولتان المعنيتان تقبلان بهذه العودة، ولا القوى الدّولية تسمح بذلك، ولا قدر الجغرافيا يقبل بها

وعلى هذا الأساس يتعيّن احتواء الموقف التّركي بشتى أنواع المبادرات والمناورات

السياسية، لتجاوز المعيقات المرحلية التي لا تمكّن من الحكم النهائي على مستقبل العلاقة بين تركيا والعرب.إن انبعاث العثمانية حتى ذلك الوقت، تمّ النّظر إليه بمثابة نوستالجيا تاريخية، تلهم إحساساً عارماً بضرورة العودة إلى الذّات، وبروز ملامح سياسة تركية مستقلّة بقوّة الواقع الجيو- سياسي. ليس من طريق للتعبئة التركية الداخلية ضدّ الاغتراب عن سياسة المنطقة، سوى ببعث إرثها الجيو- ثقافي، الذي يلهم المجد العثماني المؤثّث لذاكرتها وشعورها القومي.

وعلى الرّغم من أنّ العثمنة إن لم تخضع لتدبير عقلاني، فستكون على عكس المتوقّع عاملاً يكرّس عزلة تركيا عن منطقة الشّرق الأوسط. وحتى هنا وفي حدود الغواية العثمانية الجديدة، لا إشكال في ذلك ما دامت تركيا مثلها مثل أيّ بلد آخر، تجد نفسها بصدد استنفار إرثها التاريخي والثقافي لتحقيق شكل من التّوجّه السياسي الجديد، لن تجد خياراً أخر غير العثمنة، بوصفها ليست فقط موضوعاً للتذكير بالمجد التّركي، بل هي الشّرعية التّاريخية الوحيدة لكيان تركي مدين لذلك المجد، من دونه يصبح عنصر الرّبط التّاريخي بين الماضي والحاضر، فاقداً لأيّ معنى جدير بإلهام الأمّة التّركية، هنا وجب قراءة العثمنة من منظور الحساسية التركية لا الحساسية العربية،العثمنة في المعادلة التّركية الدّاخلية،محاولة لحماية وحدة تركيا وحفظ هويتها وأساس لنهج سياسة توازنية بين الماضي والحاضر.

العثمنة في المعادلة التّركية الدّاخلية،محاولة لحماية وحدة تركيا وحفظ هويتها وأساس لنهج سياسة توازنية بين الماضي والحاضر

هل تملك تركيا الإمكانيات الذاتية والموضوعية لإحياء العثمنة؟

إنّ الاحتكام إلى العامل التّاريخي في مقاربة مظاهر العثمنة في السياسة الإقليمية التّركية لا يؤدّي الغرض. هنا لا بدّ من المقاربة الجغرافية، لا سيما حينما يجري الحديث عن الدّور الإقليمي. فعلاقة الإقليم بالسياسة هنا تفرض الخضوع للحتمية الجغرافية. نعني ما يتحدّث عنه الجغرافيون بخصوص تنظيم السياسة للمكان وعلاقة السياسة بالإقليم. إذا وسّعنا من مفهوم الإقليم ليشمل معناه كفضاء للعلاقات بين دول متجاورة، فإن جملة مقومات الإقليم تبدو عند بعض المفكّرين الجغرافيين غير مستقلّة عن بعضها البعض، بقدر ما هي متداخلة ومتفاعلة بأشكال ومستويات مختلفة. أيَّ إنّها:»جميعاً تشكّل نسقاً حقيقياً يكون هو المدخل إلى منطق الإقليم والتّحكّم فيه» [10].

10 ـ محمد بلفقيه، الجغرافيا : القول عنها والقول فيها، المقوّمات الإبستيمولوجيا، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب ، ط1، 2002م ، ص 234.

إن الفكر الجغرافي يؤمّن مقاربة خلاّقة للمجال النّسبي، بينما التّاريخ يؤثّث لمقاربات شبه ثابتة، وعند التحقيق، يظهر أنّ المسار الذي سارت عليه السياسة التركية قبيل تفجّر المنطقة وانسحاب أنقرة إلى سياساتها التّقليدية مع تورّطها في شكل من التدخّل في تفاصيل الأزمة العربية والمراهنة على شكل من الإصطفاف الإقليمي، كان مساراً ذكيّاً وواعداً، فالسياسة التركية حتى ذلك الحين كانت على درجة من الذّكاء. لكن كانت تنقصها الكثير من المبدئية والحسّ الاستراتيجي. لقد غلّبت تمحورها التقليدي في الجبهة الغربية لمواجهة ما بدا لها انبعاثاً روسياً جديداً. لكنها لم تقرأ متغيّرات السياق والمجال وباتت رهينة هجّاس سياسة الحرب الباردة. إنّ الحديث عن انبعاث العثمنة في العلاقة التركية وجوارها، تستدعي التساؤل حول ما إذا كانت تركيا اليوم تملك مقومات العثمنة بشقيها الذّاتي والموضوعي.

النّاحية الأولى: تبدو تركيا اليوم تعاني مشكلات كثيرة داخلية سياسية واقتصادية وأمنية.

الناحية الثّانية: تبدو تركيا محاطة بدول كبرى في المنطقة وكذا حساسية مزمنة ضدّ أي حضور تركي يخرج عن حدوده الطبيعية التي لا تتجاوز علاقة مميزة بين دولتين مستقلتين.

فتركيا اليوم ليست هي تركيا الأمس(تركيا العثمانية). والعرب اليوم ليسوا هم عرب الأمس. باختصار:إن تركيا ليست هي اللاّعب الوحيد في المنطقة، ولذا فهي مضطرة دائماً أن تراعي مصالح إقليمية ودولية في المنطقة. ولتحقيق ذلك، فهي تعتمد عنصر الثّقة والإقناع والتّواصل الثّقافي والاقتصادي في المحيط العربي كبديل حتمي لانكفائها عن سياساتها الغربية.

العثمنة بين الموقف العربي والإيراني

العلاقة والتعاون بين أنقرة وتل أبيب. والتي وفّرت لإسرائيل على مدى سنوات من الحرب النّفسية بين طهران وتل أبيب، إمكانيات الانطلاق من الأراضي التّركية لتسديد ضربة عسكرية ضدّ إيران

لا يمكن فهم الموقف الإيراني من العثمنة الجديدة، إلاّ بوضعها في ضوء الحساسية التي شكّلتها العلاقة والتعاون بين أنقرة وتل أبيب. والتي وفّرت لإسرائيل على مدى سنوات من الحرب النّفسية بين طهران وتل أبيب، إمكانيات الانطلاق من الأراضي التّركية لتسديد ضربة عسكرية ضدّ إيران.فعلى الرّغم من أنّ الخطاطة النظرية للسياسة التركية الجديدة، لاسيما في شقّها الشّرق أوسطي كما حدّدتها أطروحة «العمق الاستراتيجي»لأحمد

داوود أغلو، لم تغفل أهمية تدبير جدل التكتيك والاستراتيجيا في حبك علاقاتها بالمحيط الإقليمي.

إلاّ أنّ الخلط بينهما لا يزال يرخي بظلاله على السياسة الخارجية التّركية بفعل الحاحية الدينامية الجيو- استراتيجية الوفيّة لحسابات القوى الأطلسية، فلقد سجّلت الخطّة الديبلوماسية الجديدة للحكومة التركية في شبه محاولة للنقد الذّاتي، ملاحظات مهمّة ضدّ الإرث الديبلوماسي للحكومات التركية السّابقة الوفيّة للنموذج الإرشادي للسياسة الخارجية التي انتهجتها تركيا منذ الحرب الباردة. ويتعلّق الأمر بخلطها بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، وعدم قدرتها على تصريف استراتيجيتها في مسلسل تكتيكي متناغم. وكانت قد وعدت بتغيير هذا الواقع لمزيد من تحديد أولوياتها الاستراتيجية ولمزيد من تناغم استراتيجيتها الكبرى مع حزمة التكتيكات الصغرى.

في ضوء هذا الواقع الموسوم بتناقض النّظرية والتطبيق في السياسة التركية تجاه جوارها، لا زلنا نتساءل، خصوصا بعد ورود حكومة العدالة والتنمية، عمّا إذا كانت العلاقة مع إسرائيل هي حاجة استراتيجية لتركيا أم هي مجرّد تكتيك أم هو إكراه فرضه وضع تركيا ضمن الاستراتيجيا الأطلسية؟ ولا شيء يؤكّد على أنّها مجرّد تكتيك لا يرقى إلى الغاية الاستراتيجية، غير أنها استراتيجية غير مرغوب فيها من جانب تركيا، بل هي استراتيجيا مفروضة بحكم مستحقات الحلف الأطلسي. وهي بالتّالي تعوّض هذا الإكراه بتكثيف مبادراتها ضمن الهامش المتاح لها، كجزء من المناورة السياسية لإرساء شكل من التوازن بين إكراهاتها الأطلسية وطموحاتها لبناء نسق علائقي، يستجيب للمطالب الجيوسياسية التركية بعيداً عن حسابات القوى الغربية.

وهذا النوع من التوازن لا يفيد تركيا ولا يؤثّر في علاقتها الاستراتيجية مع النّاتو، ولكنه يعطيها هامشا لشكل من الدينامية الإقليمية. ستظلّ السياسة التركية إزاء الأقاليم والأحواض القريبة هامشية عاجزة عن بلوغ الصّميم. ويمكن وضع التّوتّر الذي عرفته العلاقة التركية- الإسرائيلية الأخيرة في سياق محاولة حكومة العدالة والتنمية تصحيح مسار العلاقة التركية- الإسرائيلية، والتخفيف من أبعادها الاستراتيجية وصولاً بها إلى مستوياتها التكتيكية الدّنيا. فالعلاقة مع إسرائيل شكّلت على مدار سنوات، عائقاً أساسياًلتشكّل علاقة طبيعية بين تركيا ودول الشّرق الأوسط، لا سيما من خلال بوابتين رئيستين إلى الشّرق الأوسط والخليج تحكمهما علاقة متذبذبة بالجانب التركي، نعني العراق وسوريا. ومثل هذا الأمر كان يتطلّب وقفات شبه مسرحية

للتحلّل من ثقل العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل،جعلت حكومة أوردوغان أمام تحدّي مستحقات تركيا إزاء حليفها الأميركي.

فالنّقطة المفصلية هنا تتعلّق بمدى عجز تركيا عن تغيير مسار العلاقة التركية-الإسرائيلية في اتجاه الحدّ الأدنى من العلاقة. إن موقف أوردوغان من هذه العلاقة لم يكن ثوريّاً على الرّغم من مظاهر الاحتجاج الخطابي الذي وجهه للكيان الإسرائيلي على مدى الشهور القليلة التي سبقت أحداث «الربيع العربي»، بل كان محاولة سياسية ممسرحة لتغيير مجرى العلاقة التركية- الإسرائيلية، ولفكّ العزلة عن تركيا إزاء محيطها الإقليمي، لا سيما العربي.

التمييز بين الموقف التركي والإيراني فيما يخصّ الموقف من إسرائيل. فالقيادة الإيرانية تجد نفسها في وضع مريح بفعل إرث الثّورة الإسلامية، الذي حرّرها من ارتهانات حسابات القوى الدّولية. بينما نجد تركيا عاجزة عن التّخلص من هذه المستحقّات، بفعل مناورات لا تطرح العلاقة الاستراتيجية مع حلف شمال الأطلسي موضع سؤال جدّي

هنا لا بدّ من التمييز بين الموقف التركي والإيراني فيما يخصّ الموقف من إسرائيل. فالقيادة الإيرانية تجد نفسها في وضع مريح بفعل إرث الثّورة الإسلامية، الذي حرّرها من ارتهانات حسابات القوى الدّولية. بينما نجد تركيا عاجزة عن التّخلص من هذه المستحقّات، بفعل مناورات لا تطرح العلاقة الاستراتيجية مع حلف شمال الأطلسي موضع سؤال جدّي وبدائل جدّية. إنّها حلول ديبلوماسية ترقيعية تجعل الديبلوماسية التركية تراوح مكانها عند أي اهتزاز جيو- سياسي في المنطقة. الشّيء الذي لم تدرجه الخطاطة الديبلوماسية الجديدة لأوغلو، هو أنّ الديبلوماسية الناجعة لا تستند فقط إلى المعطى الجيو-سياسي والدينامية الديبلوماسية والعناصر الجيو- ثقافية، بل إنّ الديبلوماسية الناجعة هي انعكاس واستمرار للسياسة الدّاخلية وكذا ثمرة لمواقف قومية ذات طبيعة ثورية أيضاً.

وتحتاج تركيا إلى ثورة قومية للتحرّر من ارتهانها التقليدي للسياسة الأطلسية، التي كانت سبباً أيضاً لتكريس حالة تركيا ذات الهوية الممزقة كما وصفها هينتينغتون. وهذا ما يطرح تساءلا آخر، حول مدى قوة ونفوذ حزب العدالة والتنمية داخل تركيا، لترجمة عقيدته الديبلوماسية الجديدة على الأرض.

العثمنة في الحساسية الإيرانية

تبدو نظرة طهران للعثمنة الجديدة أقل إغراقاً في الهواجس الأيديولوجية والتّاريخية، فالحساسية الإيرانية مما يبدو شكلاً من الانبعاث العثماني الجديد، هي أقلّ من

الحساسية العربية، يملك الإيرانيون استراتيجية مستقلّة وفعّالة وممتدّة في كلّ اتجاهات المجال الإقليمي والدّولي، وهي لهذا السّبب كانت أكثر احتكاكاً وتعايشاً مع السياسة التركية الإقليمية في مناطق النفوذ المشتركة، قبل وبعد الحرب الباردة، وهي العلاقة التي حافظت عبر عقود على مستوى من النجاعة على الرّغم من الحساسية الأيديولوجية التي تبديها تركيا تجاه طهران، منذ انتصار الثّورة الإسلامية في إيران(1979).

أنّ إيران هي الأكثر فهماً وتقديراً لإمكانات تركيا في التّمدد الإقليمي، تدرك إيران أنّ العثمنة مشروع معاق في المجال الشّرق أوسطي والخليج، فتركيا لا تستطيع أن تجاري النّفوذ الإيراني في هذه المنطقة، كما تفعل في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى

يبدو نظراً لعدم وجود فراغ في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، أنّ إيران هي الأكثر فهماً وتقديراً لإمكانات تركيا في التّمدد الإقليمي، تدرك إيران أنّ العثمنة مشروع معاق في المجال الشّرق أوسطي والخليج، فتركيا لا تستطيع أن تجاري النّفوذ الإيراني في هذه المنطقة، كما تفعل في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى.

تعني العثمنة بالنسبة إلى إيران، بهذا المعنى، انخفاضاً مهمّاً في منسوب القلق من التهديد الآتي من تركيا، بفعل تزايد التعاون التركي- الإسرائيلي، وكذا مع وجود قاعدة أنجرليك والسياسة التركية المرتهنة للناتو، وقد كان لخطابات رجب طيب أوردوغان ومواقفه الأخيرة من الكيان الإسرائيلي، ومراجعة العلاقة التركية- الإسرائيلية، على إثر موقفه من شيمون بيريز في مؤتمر دافوس، وكذا التّوتّر الذي تفجّر عشية الإنزال العسكري على سفينة مرمرة التركية، التي كانت في مهمة إنسانية لفكّ الحصار عن غزّة، اللّمسة الأخيرة التي نجحت فيها الحكومة التركية لإحداث تحوّل في السياسة الدولية والإقليمية التركية، ولقاء هذا التّحوّل حصدت أنقرة الكثير من المكتسبات السياسية والاستراتيجية، إذ حظيت بمساعدة من كلّ من إيران وسوريا على الظّفر بدور بارز في قضايا الشّرق الأوسط الساخنة سواء من خلال توسيطها في المفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب بخصوص استرجاع هضبة الجولان، أو من خلال توسيطها في المفاوضات بين طهران والغرب بخصوص الملف النّووي الإيراني.

إذا اعتبرت العثمنة الجديدة عودة للحساسية بين تركيا والهيمنة الأميركية والبريطانية على المنطقة، وأعادت التّاريخ قليلاً إلى لحظات الصّراع التّركي- البريطاني، وكذا الصّراع التّركي- الوهّابي القادم من الجزيرة العربية، فهذا الوجه لا يقلق الإيرانيين أو العراقيين أو حتّى سوريا. لكن إذا كان من شأن العثمنة الجديدة، أن تكون ◄

دارقة أمنية للمشروع الصهيو- أميركي، فهذا هو مصدر القلق، ومن هنا يظهر أنّ الانقلاب في الموقف التّركي نابع من حسابات ذات طابع استراتيجي، تدرك القيادة التّركية قبل غيرها، أنّها الخاسر الأكبر فيها.

التّوتر التركي- الإسرائيلي: هل الأمر يتعلّق بخداع؟

لا يخلو الموقف التركي المتأخّر من إسرائيل، الذي جعل محور خلافه معها محصوراً في قضية غزّة، وما ترتّب على ذلك وصولاً إلى حادثة سفينة مرمرة التركية، من حالة تمسرح سياسي، لكن علينا أن لا نخلط بين الخداع والتّمسرح، قد تكون تركيا قد خدعت نفسها، لمّا اتخذت موقفاً لا تتحمّله البنية الجيو- استراتيجية لتركيا، وموقعها داخل حلف النّاتو، إن المواقف الديبلوماسية الحقيقية تحتاج إلى بنية جيو-استراتيجية حقيقية أيضاً، غير أنّ هذا لم يمنع حكومة العدالة والتنمية من تعويض عجزها ذلك بشكل من التّمسرح، لإرغام إسرائيل على القبول بتركيا كلاعب يتقاسم النفوذ في منطقة الشّرق الأوسط.

وإذا كان أوغلوا قد انتقد سياسات تركيا السابقة، بأنّها تخلط بين الاستراتيجيا والتكتيك، فإنّه لم يلتفت إلى خلط آخر لا زالت تقع فيه تركيا بين مقتضيات التزاماتها الجيو- استراتيجية، والهامش التقديري الذي يشكّل استثناءً وتفضيلاً لحلفائها بحكم خصوصياتها المحلّية والإقليمية، ليس بالضّرورة أنّ تكون المواقف التّركية السّابقة مجرّد خداع أو قضية انتخابية، بل هو فشل ذريع في تعديل السياسة الخارجية التركية على خلفية الوهم بإمكانات تركيا الجيوسياسية للتخلّص من إرثها الأطلسي الكبير، كما ليس في وسع أوردوغان في مثل هذا الوضع أن يضحّي بمستقبله الانتخابي، وعلاقته بواشنطن من أجل المغامرة في تحقيق رغبة ومشروع أوغلوا في السياسة الخارجية التّركية والعمق الاستراتيجي.

إنّ حادث إسقاط الطائرة التركية سيكون له لا محالة دور مفصلي في كبح جماح الطموح الجديد للقيادة التركية، التي تراهن على دينامية جديدة في تدبير علاقاتها الخارجية، انطلاقاً من المجال الإقليمي إلى المجال القاري، وسوف يكون لذلك أثر في تحديد سلوك السياسة الخارجية التّركية، والعودة بها إلى وضعيتها الأولى القائمة على الحفاظ على حدودها الطبيعية، لقد جرّبت حكومة أوردوغان ومنظّر سياستها الخارجية الجديدة، محمد داود أوغلو أن تغيّر من المفهوم الجيو- استراتيجي من مستوى المكتسب السلبي إلى مستوى المكتسب الإيجابي، فالعوامل الجغرافية

والتّاريخية في تقدير أوغلوا على أهميتها، لا تفوق الأهمية الجيوسياسية التي هي حصيلة تركم الإرث الديبلوماسي والدّهاء السياسي [11].

11 ـ أوغلو: العمق الاستراتيجي، ص 142

تقوم هذه الرؤية على خطأ تاريخي في تقدير القيمة الجيوسياسية لتركيا عشية الحرب العالمية الثانية، فبينما تمّ التعاطي معها كقيمة ديبلوماسية مقابل المظلة الأمنية، التي يؤمنها حلف شمال الأطلسي لتركيا، كان أحرى أن تكون «مقياساً استراتيجياًانفتاحياً على العالم»[12]. وفق هذه الرؤية التي شكّلت العقيدة الجيو-سياسية لحكومة العدالة والتنمية ومنظّرها أوغلوا، فإنّ الحفاظ على الوضع الرّاهن وعلى الحدود الطبيعية لتركيا ووحدتها الوطنية، يقتضي توسيعاً في القيمة الجيوسياسية لتركيا، يقوم على وضع ديناميات لنشاط ديبلوماسي إقليمي وقارّي يضرب في كلّ الاتجاهات القارية على نحو تدريجي لكن فعّال. ولا شكّ أنّ هذا المشروع، هو أيضاً محلّ اهتمام حلفاء تركيا أنفسهم. ولا نستبعد أن يكون جزء مما يجري اليوم في المنطقة له علاقة بإشغال تركيا عن هذا الطموح، بالتزامات طارئة تتعلّق بدورها التقليدي القائم على الحفاظ على الوضع القائم.

12 ـ م، ن ، ص 142

هذا بالتّأكيد سيعود بها إلى سياساتها التّقليدية القائمة على تدبير ملفاتها الخارجية مع الجوار الإقليمي، على أساس سياسة التّوازن بين الماء والنفط، مبعث القلق هنا، أنّ توسيع مجال الدينامية الجيوسياسية لتركيا يعني عند جيرانها، وفي مقدّمتهم العراق، توسيعاً في مجال دينامية التّدخّل.ولا توجد حدود إزاء هذا الاندفاع إلاّ بوجود ديناميات أخرى، تفرض شكلاً من التّوازن المطلوب في المجال الإقليمي.

الحساسية العراقية من العلاقة التركية- الإسرائيلية

إذا كان للموقف التركي، انعكاساته على سوريا وإيران، فإن انعكاساته على العراق إنما حجبتها أوضاع العراق الدّاخلية، والاستئثار الأميركي بتدبير لعبة الاحتلال في العراق والسلوك الدبلوماسي المزدوج لحكومة العدالة والتنمية تجاه الجوار، على الرّغم من وقوع العراق تحت نير الاحتلال، إلاّ أنّ حساسية المجتمع العراقي وقيادات الطّيف السياسي العراقي ترفض أيَّ شكل من أشكال التطبيع الرّسمي مع إسرائيل، ومثل سائر البلاد العربية، توجد حساسية كبيرة لدى غالبية القوى العراقية من التقارب التركي- الإسرائيلي.

لقد عبّر الشّارع العراقي وكذا جملة من فعالياته السياسية عن مواقف حاسمة في القضايا العربية والإسلامية في ظلّ الاحتلال. بل ثمّة حساسية لدى أطراف عراقية

كثيرة من تركيا، يفوق الحساسية من أقطار عربية من الخليج،والتي كانت قد سهّلت عملية الغزو الأميركي، بخلاف تركيا التي رفضت استعمال أراضيها لهذا الغرض.

إن السّياسة التركية اليوم تكاد تراهن فقط على جدلية النّفط والماء في تمدّدها في منطقة الخليج والهلال الخصيب. ولكنّها تغفل ثالثة الأثافي في معادلة الشّرق الأوسط، إلا وهي إسرائيل. وقد سعت إسرائيل على أن تجعل من علاقاتها بتركيا قاعدة لاختراق الدّول العربية، لا سيما العراق. يأخذ هذا الاختراق ألواناً تجارية واستخبارية، فإسرائيل كانت ولا زالت معنية بالتّطورات التي يشهدها العراق، ومستقبل سياساته الإقليمية. إنّ أيّ علاقة استراتيجية تركية- إسرائيلية من شأنها أن تؤثّر على العراق وتحديداً من جهة شماله.

فالتعاون الأمني بين أنقرة وتل أبيب، يؤثّر على عنصر الثّقة بين تركيا والعراق، وتعتبر الثّقة شرطاً ضرورياً لاستعادة تركيا قدرتها على ربط علاقات متينة بين تركيا والعراق وباقي الجوار الإقليمي، وبقدر ما تنظر تركيا إلى العراق على أساس من الغموض الذي يحيط به ومستقبله، يوجد إحساس لدى القيادة العراقية بغموض السياسة التركية حيالها، سوف يظلّ هذا الغموض في النظرة المتبادلة سبباً رئيساً لتذبذب العلاقات بين البلدين.

وبالتّالي سوف تدفع تركيا ضريبة علاقتها المفروضة مع إسرائيل على حساب مصداقيتها وعلاقاتها المتوخاة مع دول الجوار، إذا كان هينتنغتون قد وصف تركيا بالهويّة الممزقة، فإنّه لا مجال للشّك بأن الدّيبلوماسية التركيّة حيال العراق ستظلّ ممزّقة هي الأخرى، وسوف يكون نهج سلوك ديبلوماسية تركية متعددة الأبعاد تجاه الجوار عاملاً إضافياً، لإضفاء مزيد من الغموض بدل تحقيق انفراج في العلاقة التركية- العراقية، خصوصاً والعربية عموماً، وبقدر ما تسعى تركيا عبر استراتيجيا ديبلوماسية متعدّدة الأبعاد لتعزيز علاقتها بالجوار، إلاّ أنّها تجد نفسها غير قادرة على استيعاب التّجديد في الاستراتيجيا الديبلوماسية العراقية تجاه الجوار، والقائمة هي الأخرى على تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات.

أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي الجديد حيث تجد في التقارب العراقي- الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق الأوسط والخليج

هذا يعني أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي الجديد حيث تجد في التقارب العراقي- الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق

الأوسط والخليج، إنّ ما لم تبحثه الخطاطة الدبلوماسية لأغلو في العمق الاستراتيجي أيضاً، هو كيف تستطيع تركيا أن تعمل في إطار دينامية ديبلوماسية متبادلة مع الجوار، بحيث لا تتوقّع استمرارية الجمود الديبلوماسي في البلدان الأخرى. وكذلك كيف تراعي مصالح الدول العربية لا سيما العراق ضمن مفهوم التّبعية المتبادلة، بالقدر نفسه من مراعاتها لمصالح إيران ضمن المفهوم الأثير في الخطاطة نفسها، إن الفوقية التي ظلّت تتعامل بها تركيا مع الجوار لا سيما العراق وكذا سوريا، يجعلها عاجزة عن تصريف المبادئ السّتة للديبلوماسية التركية البديلة كمّا تحدّدت في «العمق الاستراتيجي» لوزير خارجيتها. فالمبدأ الرئيس الذي غفلته تلك الخطاطة هو كيف تتواضع الديبلوماسية التركية لجوارها العربي. حيث الديبلوماسية متعددة الأبعاد لا تعني الازدواجية الديبلوماسية كما لا تعني السلوك الفوقي. فالفوقية هي مقتل للديبلوماسية الجادة، وهذا هو مقتل الديبلوماسية التركية تجاه العراق والجوار العربي القريب.

سيفرض هذا الواقع على العراق وبدرجة ما على سوريا أن يراهنا على عنصر توفير إمكانات جيوسياسية إضافية لتعزيز الموقعيةالجيو-استراتيجية لبلديهما، ولدعم ديبلوماسية جديدة مع تركيا قائمة على شرط التّوازن في القوى، وإلى أن يتحقّق هذا المطلب الحتمي ليس أمام العراق وسوريا أيضاً سوى الرهان على إيران في إرساء هذا التوازن في علاقتهما بتركيا، فالعلاقات المميّزة بين البلدين وإيران، خياران حتميان تفرضهما السياسة التركية نفسها، وما يشجّع العراق على هذا الخيار هو ما يظهر من حصاد العلاقة السورية- الإيرانية التي أظهرت مقدار نجاعتها على صعيد الأمن القومي لسوريا، لا سيما بعد فشل تركيا في تصريف استراتيجيتها التّدخّلية في سوريا، فلا زالت تركيا تتعاطى بازدواجية مع الجوار على قاعدة تفاوت موازين القوى. كما لا زالت تتعاطى مع دول الجوار العربي على خلفية التعالي، بوصفها دولاً تنتمي تاريخياً لمجال الإمبراطورية العثمانية، هذا بينما يختلف أداء الديبلوماسية التركية بين تركيا وإيران، وكذا بين تركيا وإسرائيل على قاعدة موازين القوّة.

وهذا الاختلاف ليس جديداً بل هو من ثوابت السياسة التركية حتى قبل صعود العثمانيين الجدد، ولا شيء يفسّر هذه الازدواجية سوى عامل توازن القوى، والذي تلعب فيه الإمكانات الجيوسياسية والقدرات العسكرية والتكنولوجيا دوراً بارزاً.

آفاق العثمنة والدّور الإيراني في إرساء التوازن الإقليمي

هناك عوامل متعدّدة تمنح العراق وضعا أكثر توازنيا في العلاقة مع تركيا. فلا يمكن بناء حكم نهائي عن آفاق العلاقة العراقية- التّركية، انطلاقاً مما يحدث الآن، نتيجة الوضع غير الطبيعي للعراق. فسوف تشهد العلاقة بين البلدين الكثير من التّصحيح بناء على ما سيحقّقه العراق من مصادر قوّة في المستقبل وقدرته على تدبير إمكاناته الجيوسياسية في المنطقة. ويبدو أنّسوء الفهم الكبير للعلاقة الإيرانية - العراقية التي هي مبعث حساسية فارقة في المنطقة، يرجع إلى عدم إرادة الاعتراف بالرّوابط التاريخية والجغرافية بين البلدين. فلقد ساعدت إيران المعارضة العراقية في كفاحها ضدّ الديكتاتورية بشكل استثنائي لم تنافسها فيه المنطقة.وقد كان وضع إيران مريحاً لها في نسج علاقات متميزة مع العراق، لأنها أكثر فهما للوضع العراقي وهي تدرك الخريطة السياسية للطيف العراقي وحساسيته، لذا كان أداءها ناجحاً مقارنة مع سار الأطراف الإقليمية. كما كان موقفهاً ناجعاً، لأنها لا يمكنها أن تستعمل العنصر الطائفي بالشّكل الهواجس الذي راهنت عليه أطراف إقليمية أخرى، من خلال استعمال الأقليّات، وبالتأكيد هي ترجح خيار المقاومة لكنها ظلّت تراعي وضع العملية السياسية. مؤشّرات تظهر مدى توفّق الجانب الإيراني في كبح هذا التّأثير التّركي في الشّرق الأوسط. فتركيا من دون موافقة إيرانية وحلفائها من العراق وسوريا غير قادرة على أن تلعب دورا كبيرا في المنطقة.

كان وضع إيران مريحاً لها في نسج علاقات متميزة مع العراق، لأنها أكثر فهما للوضع العراقي وهي تدرك الخريطة السياسية للطيف العراقي وحساسيته، لذا كان أداءها ناجحاً مقارنة مع سار الأطراف الإقليمية

إنّ الحياد التركي الذي طبع سياسة أنقرة الإقليمية طيلة الحرب العراقية- الإيرانية، لم تستطع أنقرة الحفاظ عليه، بعد أن أصبحت لاعباً أساسياً في المنطقة، حينئذ باتت العثمنة توحي بتاريخها الأسود بالنسبة لسوريا، التي لا زالت تنظر إلى الدّولة العثمانية مستعمر دخيل على المنطقة العربية، فيما أقلق هذا التّوجه القيادة السياسية في بغداد. في حين باتت العثمنة بعد تخلّي تركيا عن طموحها في الاستقلال بسياساتها، عنواناً لقلق جديد في العلاقة بين أنقرة وطهران. في ظرف وجيز، اختلفت حساسية الجوار التركي لا سيما العربي والإيراني تجاه العثمنة، في حين كان لقادة حزب العدالة والتنمية التركي وجهة نظر أخرى، حيث ينظرون إلى الموقف العربي من العثمنة بمثابة مركب أو عائق نفسي يجب تجاوزه، بوضع استراتيجيا جديدة في العلاقات الإقليمية بين تركيا والعرب. إنّ إحدى أبرز أسباب

تراجع تركيا عن دورها الإقليمي الجديد القائم على الحياد الإيجابي والاستقلال السياسي، هو التّغيّر الذي عرفته السياسة الأمريكية في الشّرق الأوسط، لا سيما مع انبعاث ما يعرف بالرّبيع العربي. لقد كان للرسالة التي وجّهها أوباما في أوّل خطاب له لاستعادة الثّقة مع العالم الإسلامي، أثراً ساعد فيما بعد في استدراج أنقرة لدور خارج معادلة تكتّل الممانعة، بعد التّوتر الذي شاب العلاقة بين أنقرة وتل أبيب.

لقد التقطت أنقرة الإشارة جيّداً من خلال ذلك التّمدّح بالنموذج التركي الذي اعتبر مثالاً للإسلام المعتدل، كما تقرّر في السياسة الأميركية. وحينما جاء الربيع العربي بحكومات إسلامية في دول عربية عديدة، كان لا بدّ أن يتمّ تعميم النموذج التركي على المنطقة، راهنت أنقرة على هذا الرأسمال الرّمزي على حساب مكتسبات مادية، لاكتساب عوامل تأثير جديدة في المنطقة العربية. وكان لهذا التحول أثر على السواء في العلاقة التركية- العراقية ، والتركية- السورية، والتركية- الإيرانية. عادت تركيا إلى صلاتها التقليدية مع الأردن ودول الخليج، وكذا امتدت علاقاتها إلى غرب المتوسّط. ثمّة اصطفاف من نوع آخر يقضي بأن تقوم دول الخليج بدور الوسيط، أو معبر للنفوذ التركي إلى المنطقة العربية بديلاً عن الدّور السوري والإيراني.

فأهمّية النّموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيديولوجية، لا سيما وهو نموذج نقيض لتلك النّظم السياسية، ولكن أهمّيته تكمن في احتواء الانبعاث الإسلامي في البلاد العربية، برسم النموذج التركي، وكذا محاصرة النفوذ الإيراني في المجال العربي، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي

فأهمّية النّموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيديولوجية، لا سيما وهو نموذج نقيض لتلك النّظم السياسية، ولكن أهمّيته تكمن في احتواء الانبعاث الإسلامي في البلاد العربية، برسم النموذج التركي، وكذا محاصرة النفوذ الإيراني في المجال العربي، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي الذي تمكّن بفعل الربيع العربي أن يأتي بحكومات إسلامية. لعبت تركيا وفق منطق الرّبح والخسارة. وكانت كما هو تطلّع ديبلوماسيتها الجديدة تتاجر في العلاقات السياسية بعيداً عن المبدئية.

إنّ الحزب الإسلامي في أنقرة يفهم البراغماتية على أنّها وصولية سياسية. خسرت الديبلوماسية التركية الكثير بسبب استخفافها بعنصر الوفاء في علاقتها مع الجوار. بل يبدو أنّها حتى الآن تعيش اضطراباً ليس فقط في مستوى علاقاتها بالجوار بل حتى في مفهوم الاستراتيجيا والتكتيك. إنّها لا تزال مصرّة كما

يؤكّد أوغلو على أنّ العرب أساؤوا فهم العلاقة بين تركيا وتل أبيب.وحسب أوغلو لم تكن كما أكّدت تركيا للطّرف العربي علاقة تكتيكية ضدّ طرف ثالث. لكن أوغلو يتحدّث عن انتشار وتعمّق العلاقة التركية- الاسرائيلية[13]. لكن تطوّر الأحداث في المنطقة يؤكّد أنّ العلاقة بين تل أبيب وأنقرة على الرّغم من كلّ ما حلّ بها، لا تزال ثابتة، بينما حدث انقلاب مع الجوار التركي القريب لصالح علاقات تكميلية مع الجار البعيد، بخلاف نهجها الديبلوماسي المفترض حسب مشروع أوغلو وتصوره للعمق الاستراتيجي لعلاقة تركيا بجوارها، هل بعد هذا بات ممكناً الحديث عن أن العلاقة التركية- العربية لا سيما علاقتها بالعراق، هي ذات طابع موسوم بالتّقلب، مقارنة بعلاقة أنقرة بتل أبيب التي لا تحرّكها حتى الهزّات الكبرى؟! لقد خسرت تركيا الكثير من مكتسباتها، لا بسبب أنّها خالفت مخطّطها الاستعجالي لتغيير سياساتها من داخل الجوار الأقرب كالعراق وسوريا وإيران، بل لأنّ الرّهان على سقوط دمشق ومحاصرة إيران والتّوجّه الجديد للعراق وبداية استرجاعه للاستقرار ودوره الإقليمي، أعاد أنقرة من حيث بدأت. وهو ما يؤشّر على حتمية العزلة الإقليمية لتركيا مجدّداً في غيّار استدراكها لسياساتها؛ وهذا غير وارد على المدى القريب للأزمة المتصاعدة في المنطقة، بل هو رهين تحوّلات كبرى تفرضها شروط جديدة ممكنة.

13 ـ أوغلو:العمق الاستراتيجي ، ص 168

آفاق العلاقة العراقية- التركية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة

لم يكن موضوع الجوار العراقي لا سيما التّركي منه . بعيداً عن اهتمام المراقبين الأتراك والعراقيين وكذا الأميركيين. فلقد كان مشروع «العراق وجيرانه» موضوع دراسة وبحث في معهد السّلام الأميركي ، يترصّد كل أقطار الجوار على حدة. ومع ذلك لم يحصل التّراكم والتّنوع الضروري في رصد هذه العلاقة، مما جعلها مشروعاً مفتوحاً على أشكال من المقاربات، يحضر فيها هاجس واحد على قاعدة رفض ما لا يدور مدار الجيو- استراتيجية الأميركية في المنطقة. القيمة المضافة فيما يعنينا من رصد هذه العلاقة، هو وضعها في سياق ديناميا‌تجيو- استراتيجية جديدة، تصبّ في تشكّل حلف يتّجه إلى إحداث تحوّل إقليمي، على وشك الخروج من مستوى الممانعة إلى مستوى الشريك في التّوازنات الاستراتيجية في منطقة الشّرق الأوسط.

والحقيقة التي لا زالت لم تؤخذ بجدّية في المعادلة الإقليمية الجديدة. إذ لا زالت محلّ ازدراء وتشويه ورفض، باعتبارها مشروع دول مارقة لا مشروع دول ممانعة.

ويبدو العراق، أيّا كان الوضع الذي آل إليه، دولة ممانعة بقوّة الواقع وملابساته، بعد أن دفعت فاتورة احتلال غاشم في صمت وتواطؤ عربيين. وقد فرض عليها هذا الاختيار ولو في حدوده الدنيا، واقع رفض عرب الاعتدال الاعتراف بالخيار العراقي، سواء ما تعلّق منه بالعملية السياسية أو المشروع المقاوم الذي اختار العمل الفدائي ضدّ الاحتلال، وليس النشاط الإرهابي ضدّ المدنيين، الذي ظلّ محل دعم ورضا دول الاعتدال العربي.

ويبدو العراق، أيّا كان الوضع الذي آل إليه، دولة ممانعة بقوّة الواقع وملابساته، بعد أن دفعت فاتورة احتلال غاشم في صمت وتواطؤ عربيين. وقد فرض عليها هذا الاختيار ولو في حدوده الدنيا، واقع رفض عرب الاعتدال الاعتراف بالخيار العراقي، سواء ما تعلّق منه بالعملية السياسية أو المشروع المقاوم الذي اختار العمل الفدائي ضدّ الاحتلال، وليس النشاط الإرهابي ضدّ المدنيين، الذي ظلّ محل دعم ورضا دول الاعتدال العربي

لقد نظر العراقيون دائماً إلى أنفسهم كممانعين ضمن العملية السياسية أو كمقاومين للاحتلال. وهذا ما شكّل مصدر قلق لأطراف عديدة في الجوار العراقي، في طليعتهم تركيا. لقد اختلفت تركيا مع واشنطن حول الخطر الذي يمكن أن تواجهه أنقرة من جراء غزو العراق.

العراق وتركيا وتحرير محلّ النّزاع

لقد ظلّ العراق منذ سقوط بغداد في يد الاحتلال الأميركي شبه جزيرة معزولة ومغلقة على سياسات قلّ ما تعرّف عليها المحلّل العربي أو قل قلّما أثارت اهتمامه. الغالب على تقييم وجهات النظر العربية إزاء ما يجري في العراق أنداك، يستند إلى المقاربة الذّاتية على ما لها أيضا من أبعاد مهمّة تفسّر سبب الأحكام المسبقة التي أبداها أغلب المحللين العرب حيال الأزمة العراقية. وهي لا تتجاوز كونها نتيجة طبيعية للعداء والدّور الإعلامي الإقليمي الذي فرض عزلة قاسية على العراق، يعكس إرث مرحلة بكاملها أعادت مشاعر الحنين والوفاء لزمن الحرب العراقية ـ الإيرانية. هذا الجانب على أهميته وقدرته التّفسيرية لا يمثّل العامل الوحيد هنا، بل آن الأوان للحديث عن عامل موضوعي آخر ، يتعلّق بالسّياق التّاريخي وملابساته. إذ قياسا على ما ذكره روبيرت فيسك بخصوص البحرين ، يمكننا القول من باب أولى في العراق بأن مشكلته تكمن في أنّ الثورة في العراق جاءت قبل الأوان.من جهة أخرى يمكننا التأكيد على وجود إحساس ما يفوق المشكلات المزمنة بين العراق وتركيا، له صلة بالمزاج السياسي الشّخصي لقيادتين: العراقية والتركية. لا ننسى أنّ العراق هو الدولة الوحيدة التي لم تنظر إلى التجربة التركية كنموذج قابل للتّمثل والتّطبيق المحلّي كما هو الحال بالنسبة

للأقطار العربية. إنّ النموذج التركي الأوردوغاني، كان هو النموذج الأمثل والمقبول أميركياً للإسلاميين، برسم الربيع العربي. هذا جانب يفسر سبب التصعيد في اللهجة السياسية للرئيس اوردوغان ضدّ القيادة العراقية.فإذا كان إسلاميو العراق هم من وصل إلى الحكم في العراق، فلا غرابة في ذلك بعد أن تأكدت مصداقية ذلك بأثر رجعي بعد وقائع الربيع العربي. لكن إسلامي العراق كانوا سباقين للخيار الديمقراطي حتى كانوا في غنى عن النموذج الأوردوغاني الذي كانت تحتاجه تجارب الإسلام السياسي في البلاد العربية. مثلا لم يكن في وارد التيار الإسلامي في العراق أن يقيم خلافة إسلامية، وكانوا أول من نبذ العنف ووقف ضد الإرهاب كما كانوا أوّل ضحية للإرهاب. إن العراق الذي أجهضت ثورته الشّعبانية بتواطؤ أميركي ما كان لتقبل ثورته حتى لو قدّر لها أن تتزامن مع الربيع العربي. سيكون الاستثناء حليف القضية العراقية مثلما يحدث اليوم في البحرين.إذ من السهولة إدانة أي ثورة شعبية في العراق، بدعوى أنّها ثورة شيعية منحازة لإيران. فكيسنجر نفسه يبرر إنهاء حرب تحرير الكويت بسرعة، إذ «اندلعت ثورة شيعية في البصرة تهدد بقيام دولة منحازة لإيران التي كانت وعلى المدى البعيد، تعتبر الخطر الأكبر في الخليج»[14]. تطفو على السطح بين الفينة والأخرى نبرة طائفية في اللغة والمواقف التركية.

14 ـ هنري كيسنجر: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، ص 208

وتعمل تركيا كما تعمل أطراف إقليمية كثيرة على التحريض الطائفي من خلال استقبال معارضين للعملية السياسية برمّتها من منطلقات طائفية.لكن في الوقت نفسه يتهمون العراق بأنه لم يتطور باتجاه نظام سياسي غير طائفي.لا يمكن لتركيا أن تترك العراق، لأنّها ترى فيه مجالا تمتدّ إليه سياساتها الجيو سياسية والأمنية. إنها علاقة بتعبير أوغلو: «لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدّولة، بل تمتدّ إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتّأثير داخل البلاد»[15].

وتعمل تركيا كما تعمل أطراف إقليمية كثيرة على التحريض الطائفي من خلال استقبال معارضين للعملية السياسية برمّتها من منطلقات طائفية

15 ـ أغلو: العمق الاستراتيجي، ص 623

مشكلات أخرى مزمنة

تركيا التي تسعى إلى تسييس الورقة المائية لا يمكنها أن تفصل بينها وبين رهاناتها الجيوسياسية في المنطقة. بينما حاجة العراق إلى الماء قضية ملحّة لا تحتمل لعبة التّسييس. إلى جانب المسألة المائية تأتي المسألة الكردية التي تؤرّق الجانب التّركي.

لقد ظلّت المسألة الكردية في تركيا شبه معلّقة بين خيارين، فشلت فيهما تركيا حتّى الآن: الحلّ العسكري والحل السياسي. وفي كلا الخيارين تجد تركيا نفسها متورّطة في الشأن العراق. فلا زال الجيش التّركي لا يجد غضاضة في ملاحقة حزب العمال في شمال العراق. كما لا زال الحلّ السياسي متوقّفا على مراقبة مسار القضية الكردية في العراق. ولم تقدّم حكومة العدالة والتنمية أي جديد في ملف الأكراد. لا سيما وأنّ التقارب الأميركي مع القيادتين الكردية في العراق، شكّل عائقاًإزاء تركيا للتّمادي في الحسم العسكري ضدّ حزب العمال داخل الحدود العراقية. مما جعل تركيا تسعى إلى تعزيز نفوذ الأصولية السّلفية داخل كردستان العراق لمواجهة القيادتين التقليديتين. من المتعذّر إحراز نفوذ تركي حقيقي في العراق من غير توافقات مع بغداد ضمن استراتيجيا التّبعية المتبادلة التي مارستها تركيا مع الجار الإيراني، لكنّها وتحت ضغط الكبرياء التّاريخي عاجزة أن تمارسه مع جار تنظر إليه جزء من الإمبراطورية العثمانية.لقد تأثّرت العلاقات التركية- العراقية بفعل التّدخّل الأميركي.

فالعراق بعد سقوط النّظام البعثي بات في عقيدة السياسة الخارجية التركية كياناً غامضاً. لا شيء يشكل مصدر قلق بالنّسبة إلى الأتراك أكثر من عراق بملامحه الجديد. ولهذا السّبب تحديدا يخشى الأتراك من الديمقراطية العراقية؛ لأنّ من شأنها أن تأتي بقيادات سياسية عصية على التّبعية لتركيا، كما أنّ ما يمليه الوضع الدّيمقراطي في العراق وانعكاسه على وضع الأكراد في الشّمال ومشروع الفيدرالية، يشكّل قلقا مزمنا بالنّسبة للقيادة التّركية.

على هذا الأساس ليس أمام أنقرة سوى المراهنة على أطراف غير ديمقراطية في العراق أو مجموعات قلقة في العراق لمدّ جسور التّعاون معها، وقد لا تجد القيادة التّركية الموسومة بالإسلام المعتدل أيّ مانع للتّحالف مع قيادات وجماعات متطرّفة وعنيفة لفرض ما تبقى لها من نفوذ على مناطق محدّدة في العراق. مثلا لا مانع أن تتعامل أنقرة مع تيارات سلفية في كردستان العراق، لمواجهة أي احتمال في التفكير في دولة كردية مستقلّة ولإبقاء حالة القلق مستدامة بين أربيل والدّولة المركزية في بغداد.لا يدخل العراق في نطاق النفوذ الرّمزي لما يسمّى بالنّموذج التركي الجديد. فإسلاميو العراق كانوا سبّاقين لصياغة منظور ديمقراطي تعدّدي ورؤية سياسية في العراق قبل بزوغ نجم الأوردوغانية.

ويدرك أتراك العدالة والتنمية أنّ الهيمنة الأيديولوجية التركية للنموذج التركي لا مكان لها في العراق. فإنّ الجزء المهم يعود إلى أنّ المالكي كزعيم سابق لحزب الدّعوة العراقي، لا يرى جديداً في النموذج التركي الموسوم بالإسلام المعتدل. فإذا كانت فكرة النموذج التركي هي العنوان الجديد لمعنى العثمنة، فأهمّيتها الرمزية لا تجد طريقها في العراق الجديد. وبالتّالي هذا يؤشّر إلى أنّ العراق الجديد قد يشكّل عائقاً استراتيجياً لتمدّد النفوذ التركي في المنطقة العربية لا سيما دول الخليج.

فالإرث الثّقافي العراقي هو حاجز طبيعي بين الأيديولوجيا التركية الجديدة وبين المجال العربي. ولا شيء بدا يغري العراق في اللغة السياسية الجديدة للربيع العربي. وبالتّالي لا مجال للغواية التّركية بنموذجها الإسلامي الدّيمقراطي الذي كان العراق، وعلى الرّغم من كلّ المعيقات الداخلية والخارجية سبّاقاً لمشروع حكومة إسلامية مدنية ديمقراطية. الاستثناء العراقي هنا واضح بل فاضح. فإذا كان روبرت فيسك قد اعتبر أنّ مشكلة البحرين تكمن في أنّها شهدت الثّورة قبل أوانها، والثّورة المصرية شهدت الثورة بعد أوانها، فالأمر هو أوضح بالنسبة للعراق. فشعارات الرّبيع العربي رفعها المجتمع العراقي منذ عشرات السّنين. وبلغت أوجها في الانتفاضة الشعبانية، التي ساهم في إجهاضها الأميركيون وحلفاءهم في المنطقة. إذا كان الغرب قد دخل إلى العراق بدعوى تحرير الشعب العراقي من الديكتاتورية، ثم سرعان ما بات المجتمع العراقي كلّه مداناً من قبل الرّأي العام العربي، فإنّ دعوى التّدخّل في بلدان عربية مطلباً يومياً في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وفي أروقة جامعة الدّول العربية ومجلس الأمن الدّولي.

روبرت فيسك قد اعتبر أنّ مشكلة البحرين تكمن في أنّها شهدت الثّورة قبل أوانها، والثّورة المصرية شهدت الثورة بعد أوانها، فالأمر هو أوضح بالنسبة للعراق. فشعارات الرّبيع العربي رفعها المجتمع العراقي منذ عشرات السّنين. وبلغت أوجها في الانتفاضة الشعبانية

لقد تنكّر الرّأي العام العربي للربيع العراقي ولا يزال يحمل آثار هذا التّنكّر، حتى وهو يتمثّله، بشكل باتت فيه الدعوة للتّدخل الأجنبي عديمة الشّروط وفائقة الوقاحة في بعض البلدان. جاء الربيع العربي بالإسلاميين إلى الحكم وغيّر في مزاج بعض الأطياف الإسلامية بخصوص العلاقة مع واشنطن. لا ينقص العراق هنا سوى عدم الاكتراث للنموذج التّركي. فلقد اعتبروا تجربتهم سابقة في الزّمان ومنتج محلّي بامتياز.سوف تزداد الحساسية التركية حدّة من العراق مع إعلان واشنطن انسحاب جنودها من العراق. كانت تركيا تسعى أن تكون لها حصّة نفوذ داخل العراق، وهو الأمر الذي

انسحبت أمريكا دون إمضائه. قد يبدو من الوهلة الأولى أنّ ذلك هو الشكل الذي ارتضته واشنطن كأسلوب لتأديب أنقرة على موقفها السّابق من رفض فتح أراضيها لغزو العراق.

يبدو أنّ الأمر في تقدير السياسة التركية لا علاقة له بموضوع الدّيمقراطية في دمشق، بقدر ما له علاقة بتقدير خاطئ هدفه تعويض الموقف السلبي من التّدخّل الأطلسي في ليبيا من خلال تزعّم الحملة ضد سوريا. الأمر الذي لم يترك مجالا لتركيا للتراجع نظرا للحرج الذي وقعت فيه سياسة حكومة العدالة والتنمية أمام المعارضة. وهو ما يهدد مستقبل العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة.

فلقد تسرّعت تركيا لتعويض الكثير مما خسرته بفعل موقفها المتردّد من غزو النظام الليبي، بمكاسب إقليمية من خلال المراهنة على سقوط النظام السوري. فالذي راهنت تركيا على عدم سقوطه سقط، والذي راهنت على سقوطه لم يسقط.إن تركيا هنا تفكّر في تقليص عدد دول المواجهة، لإيجاد الطريق السالك إلى نفوذ سلس إلى الشرق الأوسط. فسقوط النّظام السّوري يعني للقيادة التّركية أيضاً، القضاء على آخر قلاع الممانعة، ووضع حدّ للقهر التفاوضي الذي ميّز الأداء الدبلوماسي للقيادة السورية. مما جعل تركيا تراوح مربّع الدبلوماسية الحرجة مرّة أخرى.

إنّ العراق الجديد بكلّ مكتسباته هو مصدر قلق لتركيا. غير أنّ هذه الأخيرة لا تملك إزاء هذا المعطى الجديد، سوى أن تقلّل من أهمّية الرّهان على الحلف الأطلسي، في تكريس هيمنتها على منطقة تعجّ بالحسابات السياسية والقوى والنفوذ، فتركيا التي تراهن على العامل الاقتصادي والإرث الرمزي والثقافي والسياحة بكل صنوفها بما فيها الدّينية، تدرك أن العراق هو المنافس العربي الأبرز لتركيا. وإذا كان ثمّة من معيقات أساسية تواجه نجاح العراق، في مهمّة اجتياز عقبة المشاكل التي يرزح تحتها اليوم، فأن تركيا تحاول اخفاء قلقها المعلن والصامت منه.

فتركيا التي التزمت الحياد في الحرب العراقية- الإيرانية، استفادت كثيراً من مناخ العداوة التي فرضها النظام البائد بين البلدين، لذا فإنّ انتقال العراق من فكرة التّوازن التي تستعدي إيران، إلى فكرة التّوازن التي تقلق تركيا، من شأنها أن لا ترضي حكام أنقرة، وتجعل بغداد بمثابة النقطة السوداء بالنسبة للسياسة التركية، إزاء جوارها الإقليمي. ◆